

إعفاءات أميركية جديدة تحد من طموحات إيران النووية

واشنطن تؤكد أن حملة الضغوط القصوى ضد طهران متواصلة

في إطار حملة الضغوط القصوى التي تركزها الولايات المتحدة لتطبيق تهديدات إيران النووية جددت واشنطن الإعفاءات التي تسمح للشركات الروسية والصينية والأوروبية بالعمل في المنشآت الإيرانية بهدف منع طهران من امتلاك سلاح نووي.

واشنطن - أعلنت الولايات المتحدة، مساء الاثنين، تجديد إعفاءات تضييق الخناق على طموحات إيران النووية وذلك في وقت تحاول فيه طهران حث الولايات المتحدة على رفع العقوبات المسلحة عليها لمواجهة تداعيات وباء كورونا.

وقالت وزارة الخارجية الأميركية، الاثنين، إن الولايات المتحدة سمحت لشركات روسية وصينية وأوروبية بمواصلة عملها في مواقع نووية إيرانية في خطوة يرى خبراء أنها ستزيد من صعوبة تطوير إيران سلاحا نوويا. وتسمح خطوة إدارة الرئيس دونالد ترامب بمواصلة عمليات منع الانتشار النووي في مفاعل أراك للأبحاث ومحطة بوشهر النووية ومفاعل الأبحاث بطهران ومبادرات نووية أخرى.

وكانت إدارة ترامب قد انسحبت في العام 2018 من الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 وفرضت عقوبات جديدة على إيران ادخلتها في دوامة أزمة اقتصادية خانقة.

وتقول السلطات الإيرانية إن العقوبات الأميركية تعرقل جهودها للحد من انتشار وباء كورونا وحثت الدول الأخرى والأمم المتحدة على الدعوة لرفع العقوبات. وترفض واشنطن وبشدة هذا الطلب.

وهناك إجماع في الولايات المتحدة على رفض رفع العقوبات عن إيران المبيعة حاليا حيث أكد نائب الرئيس السابق والمرشح الديمقراطي المرتقب للانتخابات الرئاسية المقررة في نوفمبر المقبل جو بايدن، الثلاثاء، أنه يرفض بدوره رفع العقوبات الاقتصادية عن طهران رغم تفشي كورونا.

وقال بايدن الذي يقرب من الفوز ببطاقة ترشيح الديمقراطيين للانتخابات الرئاسية إن فريق السياسة الخارجية الخاص به وضع عدة تهنئات حول الوضع في إيران.

وأكد بايدن الذي كان عضوا في إدارة الرئيس بشارك أوباما، الذي أبرم الاتفاق النووي مع إيران أن "الإيرانيين مشكلة حقيقية وهم يكذبون". وأضاف عندما سُئل عن رأيه بخصوص رفع العقوبات في ظل المحنة التي تعيشها طهران أنه "لا أملك معلومات كافية، سأحتاج إلى معلومات أخرى لإصدار قرار".

ويأتي حديث بايدن في وقت يحاول فيه النظام الإيراني الاستنجاد بنظرية المؤامرة في مواجهة استفحال الوباء في بلاده بالتركيز على تداعيات العقوبات الاقتصادية وعزلة إيران الإقليمية والدولية.



قيود قديمة متجددة

وفرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة وافقت طهران على الحد من برنامجها النووي مقابل رفع العقوبات التي أصابت اقتصادها بالشلل. وترفض طهران منذ فترة طويلة التأكيدات الغربية بأنها تسعى لصنع أسلحة نووية.

وفي الأسبوع الماضي، أدرجت خمس شركات مقرها إيران والعراق و15 فردا في القائمة السوداء لدعم جماعات إرهابية في ثالث جولة من العقوبات على أهداف إيرانية خلال أسبوعين. وبموجب اتفاقية 2015 بين إيران وست دول كبرى هي بريطانيا والصين

في "إرهاب طبي" وسط تفشي وباء كورونا. وردا على الاتهامات الإيرانية قالت أورتاجوس على تويتر، مساء الاثنين، "كف عن الكذب... ليست العقوبات ولكنه النظام". ورفضت واشنطن حتى الآن رفع أي عقوبات بل وعززت حملة ضغوطها.

وأودى تفشي كوفيد - 19 بحياة أكثر من 2750 شخصا في إيران وأصاب نحو 40 ألفا، وتقول السلطات إنه امتد لكل المحافظات. واتهم وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في تغريدة واشنطن بشأن حرب اقتصادية على الإيرانيين والمشاركة

دول أوروبية تخرج أميركا بإسعاف إيران طبيا

الأميركية المفروضة على إيران من خلال تجنب استخدام الدولار. ويُفترض أن تعمل استكتس على شكل غرفة مقاصة تسمح لإيران بمواصلة بيع نفلها واستيراد في المقابل منتجات أخرى. ويرى معارضو هذه الآلية أنها تمثل طريقا جديدة تسلكها طهران للانتفاف والاحتياط على العقوبات التي تفرضها واشنطن. ولم تجر أي معاملة وفق هذه الآلية قبل إعلان برلين، الثلاثاء، وستتجه الانتظار لردود فعل الأميركيين الذين حاولوا في وقت سابق مد يد العون لإيران بعد إطلاقها لأكثر من نداء استغاثة بسبب كورونا غير أن ها رفضت في نهاية المطاف المساعدة الأميركية.

المحن". وتواجه البلاد تفشيا كبيرا لوباء كورونا المستجد الذي أصاب أكثر من 40 ألف شخص وأودى بحياة 2898 شخصا في البلاد. وتلقي إيران باللوم على الولايات المتحدة بسبب العقوبات التي تفرضها واشنطن والتي تقول إنها لن ترفعها بل ستشدها لوضع حد لاستفزازات إيران ومنعها من امتلاك سلاح نووي. وادخلت العقوبات الأميركية بالفعل إيران في متاهات أزمة اقتصادية حادة نجمت عنها هزات اجتماعية كبيرة عرفتها إيران، ولم تكف واشنطن بالعقوبات بل بملاحقة كل من يحاول خرقها. وعلى ضوء هذه المعطيات أنشأ الأوروبيون في يناير 2019 آلية استكتس للانتفاف على العقوبات

الأميركية المفروضة على طهران. وقالت الوزارة في بيان "تؤكد فرنسا وألمانيا وبريطانيا أن آلية استكتس أجرت بنجاح أول معاملة لها، ما سمح بتصدير معدات طبية من أوروبا إلى إيران. هذه المعدات هي الآن في إيران". وأوضحت الوزارة أن "استكتس ستعمل على معاملات أخرى" مع إيران "وتواصل تطوير هذه الآلية"، من دون إعطاء تفاصيل أخرى. وفي طهران، أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية في 14 مارس أن بلاده تلقت معدات طبية أو مساعدة مالية من دول مثل ألمانيا وأستراليا والصين والإمارات وفرنسا وبريطانيا واليابان وقطر وروسيا وتركيا. وقال إن حكومة وشعب إيران "لا ينسيان أبدا أصدقاءهما في أوقات

برلين - قدمت دول أوروبية، الثلاثاء، مساعدات طبية إلى إيران في محاولة للإسهام في مكافحة وباء كوفيد - 19 الذي اجتاحت البلاد وهو ما يجرح القيادة الإيرانية والأميركية على حد سواء حيث يرى متابعون أن في هذه المساعدات خرقا للعقوبات التي تفرضها واشنطن. ومن ناحية أخرى يرى متابعون أن هذه المساعدات تترك السلطات الإيرانية التي تروج لتأثير العقوبات المفروضة عليها على البنية التحتية الصحية والاقتصاد. وأعلنت وزارة الخارجية الألمانية، الثلاثاء، أن دولا أوروبية سلمت معدات طبية إلى إيران في أول معاملة عبر البنية "استكتس" للمقايضة التجارية التي تسمح بالانتفاف على العقوبات

استعدادات لاستئناف عمليات إنقاذ المهاجرين في المتوسط

برلين - تواصل منظمات دولية استعداداتها لاستئناف عمليات الإنقاذ التي تقوم بها في عرض البحر المتوسط حيث يحاول المهاجرون العبور إلى أوروبا. وأعلنت منظمة "سي.أي" الألمانية غير الحكومية أن سفينة إنسانية، لاسيما بسبب إغراق الحدود الذي لا يتيح للطواقم والمتطوعين الوصول إلى الموانئ التي ترسو فيها السفن المعنية. وفي ضوء ذلك، فإن "الآن كردي هي السفينة الوحيدة التي في طريقها إلى منطقة البحث والإنقاذ الليبية". وقال رئيس المنظمة غوردن إيسلر إن "نجاحنا في تشكيل فريق وتدريبه وتجهيزه لهذه الظروف الخاصة هو أشبه بمعجزة". وهناك سفينتان إنسانيتان أخريان لا تزالان غير قادرتين على التحرك وهما "أوشن فايكنغ" التابعة لمنظمة "إس. أو إس المتوسط" و"أوبن أرمز" لمنظمة "أبيونيم" الإسبانية. وفي العام 2019، أحصت المنظمة الدولية للهجرة وفاة 1283 شخصا في البحر المتوسط، المعبر المركزي الأكثر خطورة بين شمال أفريقيا وإيطاليا، علما بأن 19 ألفا و164 مهاجرا قضاوا في هذه المنطقة في الأعوام الخمسة الأخيرة.

وقال أردوغان إن تركيا وضعت 41 منطقة سكنية تحت الحجر الصحي من أجل احتواء وباء كورونا. وأوقفت أنقرة كل الرحلات الجوية الدولية وقيدت السفر المحلي وأغلقت المدارس والحانات والمقاهي وعلقت صلاة الجماعة والمباريات الرياضية للتصدي لتفشي كوفيد - 19. ودعا الحزب الرئيسي في المعارضة إلى إصدار أمر على وجه السرعة إلى السكان للبقاء في منازلهم. ووفقا للإحصائيات الرسمية الصادرة الثلاثاء، وصل عدد حالات الإصابة بكورونا في تركيا إلى أكثر من 10000 حالة. وقال وزير الصحة التركي فخر الدين قوجة على تويتر إن نتائج اختبارات الكشف عن الفايروس جاءت إيجابية بالنسبة لـ 1610 شخصا في يوم واحد، وبهذا يرتفع إجمالي عدد حالات الإصابة إلى 10827 حالة. وفي غضون ذلك، ارتفع عدد حالات الوفيات في تركيا إلى 168 حالة بعد تسجيل 37 حالة جديدة. ووضعت تركيا 39 منطقة سكنية قيد الحجر الصحي اعتبارا من الاثنين من أجل احتواء تفشي الوباء الذي فكت بأرواح الآلاف عبر العالم.

هوس أردوغان بالاقتصاد يقوده لتجاهل دعوات إلى فرض حجر صحي عام

للبقاء على منازلهم ما تسبب في اجتياح الوباء للبلاد. ومتحدثا بعد اجتماع مجلس الوزراء، قال أردوغان إنه يجب على تركيا أن تواصل الإنتاج وجدد دعوة إلى المواطنين لوضع أنفسهم في حجر صحي. وقال "النسيء الأكثر حساسية بالنسبة لنا هو أن نواصل الإنتاج للحفاظ على إمدادات السلع الأساسية ودعم الصادرات". وتابع أردوغان أن "تركيا بلد يحتاج إلى مواصلة الإنتاج



الإبقاء على السير العادي للحياة مغامرة يعسر التكن بتأجها

إسطنبول - تجاهل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مساء الاثنين دعوات المعارضة التي طالبت بفرض حجر صحي عام لاحتواء مخاطر وباء كورونا بدعوته إلى مواصلة العمل والإنتاج وهو ما يهدد بدخول تركيا متاهات أزمة صحية بعد أن زادت وتيرة انتشار كوفيد - 19.

وقال أردوغان بعد اجتماع مجلس الوزراء الاثنين إنه يجب على تركيا أن تواصل الإنتاج "وتبقى على دواب العمل دائما" أثناء انتشار وباء كورونا لدعم الصادرات والحفاظ على إمدادات السلع الأساسية، بينما تجاوز عدد الإصابات المؤكدة بالفايروس عشرة آلاف.

وجاء حديث الرئيس التركي في وقت حاولت فيه المعارضة إقناعه بضرورة فرض حجر صحي عام وعدم التعويل على وعي المواطن، وذلك في أعقاب مطالبة أردوغان لعامة المواطنين بـ"الالتزام الطوعي للبيوت".

وأسوة بما قرره غالبية دول العالم اتخذت تركيا إجراءات لتقييد الاختلاط الاجتماعي بهدف منع انتشار الفايروس منذ تأكيد أول إصابة قبل حوالي ثلاثة أسابيع. ولكن الحكومة التركية أحجمت حتى الآن عن إصدار أمر إلى السكان